



ورشة تدريبية حول نظام الضمان الاجتماعي وأرضية الحماية الاجتماعية في فلسطين والدور الفعال لمنظمات أصحاب الأعمال

شباط / فبراير 2016-18

فندق ماريوت، عمان، الأردن

مراجعة قانون العمل

رشا الشرفا، مسؤولة البرامج
مكتب منظمة العمل الدولية- القدس

فجوات في قانون العمل

- محدودية نطاق تطبيق قانون العمل .
- الأحكام المتضاربة لإنهاء الخدمة .
- الغموض المتعلق بدوام العمل الجزئي .
- الأجور وتطبيقات الحد الأدنى .
- عمل الأطفال .
- التمييز في الأجور والترقيات .
- اجازة الامومة والحضانة .

فجوات في قانون العمل

- العنف في مكان العمل
- توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة
- غياب شبكة الضمان الاجتماعي
- ضعف الإدارة العامة للتفتيش ومحدودية الإمكانيات المادية
- عدم دقة احكام قانون العمل الجماعي وأثار العمل النقابي
- استدامة الحوار الاجتماعي
- بطء شديد في انظمة المحاكم وعدم توفر محاكم متخصصة

مبادئ مراجعة قانون العمل

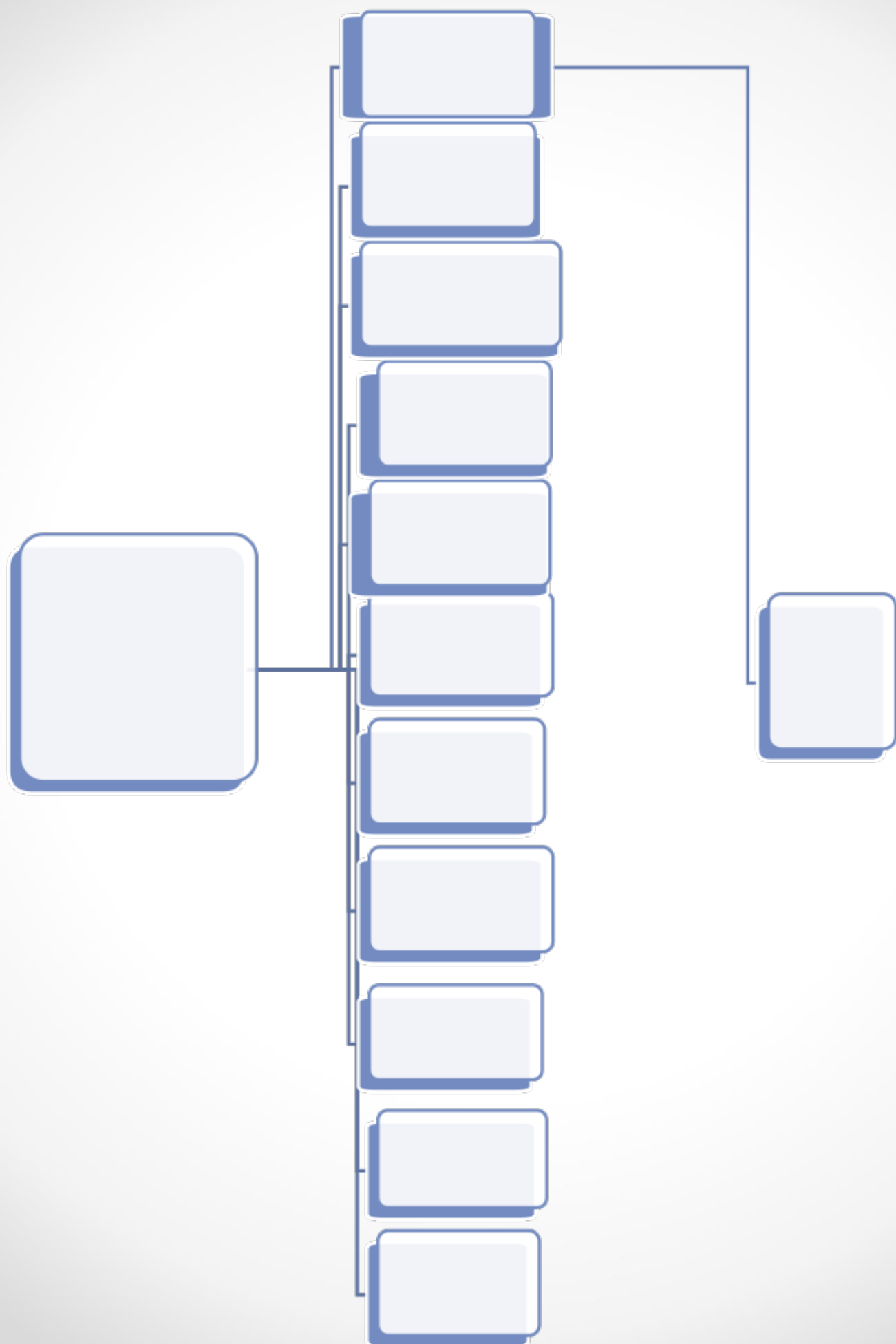
- الملكية والقيادة الوطنية
- مشاركة واسعة من قبل كافة الاطراف (النهج التصاعدي)
- تعزيز الثلاثية بالإضافة الى الحوار الاجتماعي
- بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين
- الموازنة مع معايير العمل الدولية
- تطبيق افضل الممارسات اقليمياً وعالمياً والاستعانة بالخبرات الوطنية والدولية

المنهجية المعتمدة من الشركاء

- تشكيل فريق وطني ثلاثي الاطراف لمراجعة قانون العمل وتنشيطاته
- تشكيل لجان فنية تعمل على تحديد الثغرات الرئيسية وقضايا العمل في 11 محور/ قضية وبالتالي عرض اوراق للسياسة التشريعية في هذه المحاور على الفريق الوطني
- تعيين منسق/ة من قبل وزارة العمل لإدارة المشروع
- ضمان التعميم السليم للقضايا التقاطعية في اطار عمل اللجان الفنية والفريق الوطني
- تشكيل فريق مساند لتقديم الدعم الفني وتنسيق عمل اللجان الفنية ويضم كل من وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وجامعة بيرزيت
- تشكيل لجنة قانونية ثلاثية لصياغة التعديلات القانونية بعد اعتماد الفريق الوطني للسياسة التشريعية
- العمل على خطة حملات توعية مكثفة وبناء قدرات حول الاحكام الجديدة او المعدلة.

اللجان الفنية

- لجنة شروط العمل (ثلاثية)
- ++ لجنة التشغيل والتدريب المهني (ثلاثية)
- لجنة العقوبات والمحاكم العمالية (حكومية)
- ++ اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية (ثلاثية)
- ++ الفريق الوطني للضمان الاجتماعي (ثلاثية)
- ++ اللجنة الوطنية لعمل الاطفال (ثلاثية)
- (اللجنة الوطنية للتنظيم النقابي (ثلاثية
- لجنة السياسات العمالية (ثلاثية)
- لجنة نزاعات العمل والمفاوضات الجماعية (ثلاثية)
- (اللجنة الوطنية للأجور (ثلاثية
- لجنة تفتيش العمل (ثلاثية)



القضايا المتقاطعة

يجب ادراجها ضمن القضايا الأساسية وعمل اللجان

بوهي

- النوع الاجتماعي
- الأشخاص ذوي الإعاقة
- التعريفات
- نطاق التطبيق

بناءً على آخر اجتماع عقد مع وزارة العمل، سوف يكون النوع الاجتماعي من ضمن الموضوعات 11 التي سوف يتم مناقشتها بشكل أساسي ومن خلال اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

خطة العمل 2015-2016

- تشكيل لجنة وطنية لمراجعة قانون العمل (2015) وتعيين المنسق/ة
- تدريب/بناء القدرات (2015-2016)
- تطوير السياسة التشريعية (2016)
- اعتماد السياسة التشريعية من قبل الشركاء الثلاثيين (2016)
- الصياغة التشريعية (2017)

الإجازات

- تأسست اللجنة الوطنية لمراجعة قانون العمل في شهر كانون الثاني/يناير 2015
- تم اصدار قرار وزاري بشأن اللجان الفنية التي تم تشكيلها وعددها 11
- تم عقد ورشة عمل لمراجعة مسودة قانون التنظيم النقابي بتاريخ 19 أيار 2015 وذلك لمناقشة مسودة القانون المقترح وعرض ملاحظات منظمة العمل الدولية حول القانون بالإضافة الى الاتفاق على مقارنة مشتركة بين الحكومة والنقابات
- تم عقد ورشة تدريبية للشركاء على معايير العمل الدولية وتم عرض المنهجية الواجب اتباعها لعملية مراجعة تشريعات العمل في شهر نوفمبر 2015
- خلال العام 2015، تم عقد ثلاث ورشات تدريبية للجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية حول التعديلات التشريعية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.

الانجازات

- تم البدء في تفعيل عمل اللجان خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر 2015، حيث عقد 5 اجتماعات لخمس لجان فنية (لجنة شروط العمل ولجنة تفتيش العمل ولجنة نزاعات العمل والمفاوضات الجماعية ولجنة التشغيل والتدريب المهني ولجنة العقوبات المحاكم العمالية).
- تم الاتفاق على ما يلي خلال هذه الاجتماعات
- **أولاً:** تحديد ووصف المشكلات التشريعية المتعلقة بتطبيق أحكام قانون العمل، وأسبابها من قبل جميع الأطراف الممثلين في اللجنة
- **ثانياً:** إعداد وثيقة بالمشاكل والثغرات والنواقص التشريعية حول مضمون عمل اللجنة، واقتراح الحلول المتاحة خلال الإطار الزمني المتفق عليه وهو مدة ستة أشهر.
- **ثالثاً:** الاستعانة بالجهات ذات العلاقة والتي تتقاطع مع عمل اللجنة لغايات عملها.
- تم عقد اجتماع لأعضاء اللجنة الوطنية لعمل الاطفال بتاريخ 07 شباط الحالي لاعتماد التعديلات النهائية على التشريعات

نشاطات 2016

- مناقشة دور معهد الحقوق لجامعة بيرزيت للمراجعة القانونية وبناءً عليه سوف يتم إعداد ورشة تدريبية لأعضاء اللجنة الوطنية حول قراءة وتحليل القانون وصياغة سياسة تشريعية
- عقد عدة ورشات عمل حول المعايير الدولية والتجارب الدولية والإقليمية
- استكمال عمل اللجان الفنية لغاية نهاية شهر اب/اغسطس 2016
- عمل عدة دراسات تحليلية حول عدة محاور من اجل تحديد الثغرات التشريعية
- عقد ورشات عمل حول القضايا التقاطعية
- صياغة السياسة التشريعية وعرضها على اللجنة الوطنية

